

المفاوضات على المسار السوري . الإسرائيلي:

تحليلات وآراء إسرائيلية

ترجمة وإعداد: خالد عايد

بعد أشهر من الاتصالات المكثفة التي أجراها مبعوثون أميركيون وأوروبيون بالدول المعنية بالصراع العربي . الصهيوني، أعلن الرئيس الأميركي بيل كلينتون، في 8 كانون الأول/ديسمبر 1999، أن الرئيس السوري حافظ الأسد ورئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود براك اتفقا على "استئناف مفاوضات السلام السورية . الإسرائيلية من النقطة التي توقفت عندها". وفعلاً، عُقدت الجولة الأولى من هذه المفاوضات في واشنطن يومي 15 و 16 من الشهر نفسه. وتلتها جولة ثانية في مدينة شيردستاون في ولاية فرجينيا الغربية في الفترة ما بين 3 و 10 كانون الثاني/يناير 2000. وشهدت الجولتان أزمات صغيرة متكررة، لكنهما انتهتا بأزمة كبيرة أدت إلى تجميد المفاوضات. وقد طالبت سورية بتعهد واضح بانسحاب إسرائيلي إلى خطوط 4 حزيران/يونيو 1967، الأمر الذي لم تستجب له إسرائيل، وهو ما أبقى المفاوضات مجمدة حتى ساعة كتابة هذه السطور.

هذه التطورات جميعها واكبتها الصحافة الإسرائيلية بالتحليل والتعليق وعرض الآراء المتعددة. ومن المادة الصحافية الغزيرة التي تناولت المفاوضات، اخترنا لهذا الملف 8 مقالات. وراعينا في هذا الاختيار، قدر الإمكان، أن تغطي المقالات مختلف مراحل التفاوض، وأن تعكس الجدل الدائر في الكيان الصهيوني في شأن المحادثات مع سورية، وأن تعبر عن آراء خبراء مختصين بالموضوع ومتابعين له.

يتضمن الملف إجابات، من وجهات نظر إسرائيلية، عن عدد من الأسئلة: لماذا تم استئناف المفاوضات أصلاً، مصحوباً بتوقعات عالية، ثم لماذا تجمدت؟ (مقال رابينوفيتش، ثم هيلر): ما هو موقف حزب الليكود، المعارض، من مسألة الانسحاب من الجولان؟ (مقال أريئيل شارون): ما هي مواقف ناخبي الحزبين الدينيين الحريديين (شاس ويهدوت هتوراه)، من المسألة نفسها، وكيف يمكن أن يصوت هؤلاء الناخبون في استفتاء شعبي، قد يتم، على اتفاق سلام مع سورية يتضمن انسحاباً من الجولان؟ (مقال كينون): ما هي تقديرات قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية لوضع عملية التسوية؟ (مقال برزيلي): ما هي الحدود التي يريدها الجيش الإسرائيلي في الجولان؟ وكيف يفكر رئيس الفريق الإسرائيلي المفاوض؟ (مقال شيف)... إلخ.

1 شباط/فبراير 2000

أفضل فرصة حتى الآن¹

إيتمار رابينوفيتش**

تشكل قمة واشنطن بين رئيس الحكومة إيهود براك ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع وتجديد مسار المفاوضات الإسرائيلية . السورية أكثر اللحظات تبشيراً بالنجاح حتى الآن فيما يتعلق بالتوصل إلى تسوية إسرائيلية . سورية .
الرهانات عالية. فالنجاح يمكن أن يؤدي إلى سلام بين إسرائيل وسورية، وإلى خروج إسرائيلي سلمي من لبنان، وإلى إحياء السعي من أجل تسوية عربية . إسرائيلية شاملة. أما الفشل، فيمكن أن يؤدي إلى انهيار طويل الأمد للمسار الإسرائيلي . السوري، وإلى مواجهة في لبنان، وإلى المزيد من التعطيل للعملية السلمية المضطربة.
إن تفاؤلي النسبي ينبع من أربعة اعتبارات:

- **قرار الأسد.** إن ما جعل قمة واشنطن ممكنة هو قرار الرئيس السوري حافظ الأسد بإلغاء طلبه أن تقبل إسرائيل بتفسير سورية فيما يتعلق بالسجل الماضي لمفاوضات البلدين، وأن تلزم نفسها، في أي حال، بالانسحاب من الجولان إلى خطوط 4 حزيران/يونيو 1967. كما كانت سورية قد حددت كشرط مسبق لاستئناف المفاوضات. وبدلاً من ذلك، وافقت سورية على "الغموض البناء" لصيغة لا تقول أكثر من أن المفاوضات ستستأنف "من النقطة التي انقطعت عندها" (في آذار/مارس 1996).

¹ النص مترجم عن الإنكليزية نقلاً عن: The Jerusalem Post, December 16, 1999 من موقعها في الإنترنت:

<http://www.jpost.com>

** رئيس جامعة تل أبيب، ورئيس الوفد الإسرائيلي إلى المفاوضات مع سورية في عهد يتسحاق رابين.

إن إصرار الأسد على شروطه المسبقة خلال الأشهر الأربعة الماضية أدت بالكثيرين إلى المجادلة في أنه لم يكن مهتماً حقاً بالمفاوضات. ويمكن، طبعاً، النظر إلى قراره باستئناف المفاوضات باعتباره خطوة تكتية تهدف إلى دفع الضغط الدولي. لكن هذا احتمال ضعيف. فتجديد المفاوضات في واشنطن، على المنصة الرئيسية، واللقاء الأول بين المستوى السياسي السوري ورئيس الحكومة الإسرائيلية، هما استثمار أكبر من أن يكون هدفه مجرد مكسب تكتي.

يبدو بالأحرى أن الأسد قرر اختيار السلام وتحقيقه الآن، بعد أن كان اتخذ القرار الأساسي بإنهاء الصراع مع إسرائيل منذ عدة أعوام، وتذبذب تصميمه على ذلك في الأعوام القليلة الماضية. إن ساعة بيولوجية وساعة سياسية تتكأن في دمشق، وإذا صح هذا التفسير فمن المؤكد أن الأسد حسب أن السلام إما أن يتحقق خلال الأشهر القليلة المقبلة، وإما أن يتأجل إلى أجل غير مسمى.

- **زعامة براك.** جاء رئيس الحكومة براك إلى الحكم وهو يفضل أن يكون السلام مع سورية خطوته الرئيسية الأولى في العملية السلمية، مع التصميم على اجتياز المسافة. وهو لم يكن مستعداً للقيام بذلك بأي ثمن، ورفض أن يقبل بشروط سورية المسبقة (بينما كان يشير إلى أنه مستعد للقيام بانسحاب واسع النطاق). وقد يكون استعداده لاتخاذ خطوة جريئة ومغادرة لبنان من جانب واحد، عنصراً مهماً في إنهاء مأزق الأشهر القليلة الماضية. ويعتمد براك على ائتلاف واسع نسبياً، ويراه الجمهور الإسرائيلي أنه وسطي، وأن مفهومه للسلام جزء لا يتجزأ من رؤية لأمن إسرائيل القومي. وبصفته رئيساً سابقاً لهيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي وبطل حرب حائزاً أوسمة كثيرة، فإنه يتمتع بسلطة تذكر بسلطة معلمه يتسحاق رابين

• **إشراف كلينتون.** إن الجدول الزمني السياسي لواشنطن معروف من جميع المشاركين في هذه العملية. إذ إن أمام الرئيس كلينتون عدة أشهر إضافية من القيادة الفاعلة. وقد استثمر وقتاً وموارد في المسار الإسرائيلي. السوري، وهو على اطلاع عميق على القضايا والأطراف الفاعلة. ولديه حافز قوي على أن يتوج إنجازاته السابقة في العملية السلمية الإسرائيلية. العربية باتفاق سوري. إسرائيلي. ويمكن الاعتماد عليه في استثمار قدر كبير من الوقت والموارد في هذا المسعى.

• **الأثر التراكمي لعدة أعوام من المفاوضات.** استهلّت مفاوضات السلام السورية. الإسرائيلية في مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الأول/أكتوبر 1991، وانطلقت في صيف سنة 1992، فور تأليف حكومة رابين. ومع أن المفاوضات تقطعت بسبب الأزمات و[قرارات] التعليق، فإنها أنتجت مجموعة مثيرة للإعجاب من الأفكار والتوافقات. ويمكن القول بثقة إن كلا الطرفين على اطلاع جيد على الخطوط العريضة للاتفاق السوري. الإسرائيلي. وإيهود براك هو رئيس الحكومة الإسرائيلية الرابع الذي ينخرط في مفاوضات جادة مع حافظ الأسد. وفي إمكانه أن يستخلص دروساً مهمة من نجاحات أسلافه وإخفاقاتهم، وأن يبني على الإنجازات التي حققوها والتنازلات التي قدموها.

هناك، طبعاً، عدد كبير من القوى والاعتبارات المعاكسة.

ففي حين أن الخطوط العريضة للتسوية مألوفة، ثمة حاجة بعد إلى التفاوض بشأن عدة قضايا حاسمة: مدى الانسحاب؛ خط الحدود النهائي؛ طبيعة السلام؛ الترتيبات الأمنية؛ المياه. وقد نجم عن تأرجحات المفاوضات ترسّب من الشكوك وسوء النية. وهناك تفاوت بين براك، صانع القرار النهائي في إسرائيل، وبين الشرع، الذي

يرفع التقارير إلى رئيسه. ويواجه رئيس الحكومة الإسرائيلية تحدياً داخلياً صعباً، ولا يزال شبح العنف والإرهاب يحوم فوق المفاوضات.

لذا سيتطلب الأمر، خلال الأيام والأسابيع المقبلة، الحكمة والشجاعة وروح الابتكار من أجل زيادة الإمكانيات الإيجابية الكامنة في الأوضاع الحالية إلى حدها الأقصى، ومن أجل التغلب على الصعوبات الضخمة التي قد تعوق هذا المسعى. ■

مسيرة الحماسة التي يجريها الضباط²

أريئيل شارون**

نحن في وسط ستار دخاني من الفوضى والارتباك تبثه الحكومة: الصرخات المكروبة لسكان الجولان والناس المخلصين لأرض إسرائيل من جهة، والآمال المتغيرة نحو السلام من جهة أخرى. وأود أن أؤكد أن لا جدال بشأن الحاجة إلى السلام. ثمة حاجة إلى السلام. إن الخلاف يتناول الشكل والتوقيت والتمن.

لقد أنتج مستشارو براك للعلاقات العامة والانطباع جماعة من كبار ضباط الجيش، بعضهم متقاعد وبعضهم الآخر لا يزال يرتدي البزة العسكرية، ليوضحوا للشعب أن الانسحاب من مرتفعات الجولان لا يتضمن أي تهديد، لأننا سنحصل على "ترتيبات أمنية ملائمة"، وعلى أسلحة متقدمة تعوض من فقدان العمق والمناطق المسيطرة من مرتفعات الجولان. هل يمكننا الاعتماد على مثل هذه الترتيبات الأمنية؟ هل يمكننا الاعتماد على الآراء المتخصصة لهؤلاء الخبراء؟

دعونا لا ننسى ما قاله "فرسان السلام" هؤلاء بالأمس فقط. ونورد هنا أمثلة

قليلة تشرح الفارق بين "الترتيبات الأمنية" والأمن الحقيقي.

² النص مترجم عن الإنكليزية نقلاً عن: *The Jerusalem Post*, December 17, 1999 من موقعها في الإنترنت:

<http://www.jpost.com>

** زعيم حزب الليكود.

• **خط الصد.** يقول لنا هؤلاء "الخبراء" إنه يمكن الدفاع عن إسرائيل حتى من دون مرتفعات الجولان. هؤلاء هم الضباط والخبراء أنفسهم الذين عندما طُلب منهم في السابق إبداء آرائهم المتخصصة، قالوا مؤكدين إن خط الصد النهائي لهجوم سوري على إسرائيل يمر في قلب مرتفعات الجولان. وسموا هذا الخط "خط حياة أو موت". وإذا تم اختراق هذا الخط، فإن رحى المعركة ستدور في الجليل. إن كبار ضباط الجيش الأميركي الذين زاروا الجولان، أو كتبوا أوراقاً ضمّنوها آراءهم في هذا الموضوع، كرروا دائماً موقفهم المتخصص القاطع: من المستحيل الدفاع عن إسرائيل في مواجهة هجوم عسكري من دون السيطرة العسكرية على مرتفعات الجولان، حتى لو كانت إسرائيل تمتلك أكثر الأنظمة العسكرية تقدماً في العالم.

وقالوا إن التكنولوجيا المتقدمة لا يمكنها أن تحل محل عمق الحد الأدنى الذي

توفره مرتفعات الجولان.

"حتى في زمن السلام يجب أن نسيطر على مرتفعات الجولان."

هذه العبارة لم يتفوه بها الجنرالات الأميركيون. إنها كلمات رئيس هيئة الأركان

آنذاك، إيهود براك، حين كان يناقش الترتيبات الأمنية في الجولان (18 آب/أغسطس 1994).

• **جبل الشيخ ومحطات الإنذار المبكر.** إن هؤلاء الخبراء أنفسهم يشرحون الآن أهمية محطات إنذار مبكر يشغلها ضباط إسرائيليون على جبل الشيخ، كجزء من الترتيبات الأمنية الشاملة التي ستصير إسرائيل عليها. ولا تقتصر أهمية جبل الشيخ الاستراتيجية على "عيون الدولة" فقط (وإذا أُطلق إنذار مبكر، أين ستكون القوات الإسرائيلية بما يمكنها من صد السوريين؟)، بل أيضاً كعائق مادي يقيد ويقلص القوة والقدرة على

المناورة لدى القوات السورية المنتشرة حالياً في مرتفعات الجولان، وفي مسرح العمليات المواجه لإسرائيل في لبنان.

• إن إسرائيل بتخليها عن مرتفعات الجولان تكون تخلت عن شبكة من العوائق الطبيعية والاصطناعية التي تمنح الجيش الإسرائيلي الوقت كي ينجز التعبئة ويدافع عن نفسه. لقد أقامت إسرائيل في مرتفعات الجولان أضخم وأعمق عائق اصطناعي في العالم. وهو يتكون من سياجات وحقول ألغام وخنادق مضادة للدبابات. وليس ثمة مكان آخر لإقامة مثل هذا العائق إذا انسحبت إسرائيل من الجولان.

لكن يبدو لي أن أهم قضية هي الاستغلال الداعي إلى السخرية لضباط الجيش، تحت عباءة "الاحترافية العسكرية"، ليشرحوا لنا كيف سيؤدي هذا السلام إلى قيام شرق أوسط جديد مع سلام "عميق" سيزيل التهديدات التي يتعرض لها وجود إسرائيل نفسه. إذا كان لمثل هذا السلام أن يقوم، فلمَ سيحتاج الجيش الإسرائيلي إلى مثل هذه الاستثمارات الضخمة، التي يزيد مجموعها على 20 مليار دولار؟

إن مسيرة الحماقة التي يجريها هؤلاء الخبراء العسكريون هي جزء من الستار الدخاني نفسه الذي لا يمكنه أن يخفي الحقيقة البسيطة التالية: إن إسرائيل، بانسحابها من مرتفعات الجولان، تتخلى عن أرصدة استراتيجية لا تعوّض. ويجدر أن نقتبس من أقوال دافيد بن . غوريون: "لا تعلقوا آمالاً كبيرة على التصريحات. هناك فارق بين تصريح هو مجرد كلمات، وبين آخر ترافقه قوة عسكرية يمكنها أن تطبقه في الممارسة." وبانسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان يمكنها أن تحتفظ بحقها في الإدلاء بتصريحات، على نحو ما يفعل الخبراء العسكريون، لكنها تفقد القوة العسكرية القادرة على الفعل.

إنني أناشد الوعي الخلقى والنزاهة العقلية لدى هؤلاء الخبراء المتحيزين: كفوا عن خداع الجمهور! كونوا صادقين مع تقويمكم الاحترافي وقولوا ما نعرفه جميعاً: إن الانسحاب من مرتفعات الجولان، مصحوباً بـ "سلة ترتيبات أمنية"، لن يجلب السلام ولا الأمن. يجب أن نوقف مسيرة الحماقة هذه في أقرب وقت ممكن. ■

العيون مفتوحة على اتساعها³

شلومو غازيت**

كلنا نعي الثمن المؤلم الذي يجب أن ندفعه من أراض كشرط لتوقيع تسوية سلام دائم مع سورية: الانسحاب الكامل من الجولان. وسيستلزم هذا الانسحاب اقتلاع المستوطنات التي أُقيمت في الأعوام الثلاثين الماضية.

وفي هذا الصدد لا فارق في أن يكون الخط الذي يتفق عليه في المفاوضات هو الحدود الدولية، أو خطوط الهدنة في 4 حزيران/يونيو، أو أي خط آخر.

إن ردة فعلنا العاطفية المباشرة هي أن السوريين لم يفعلوا شيئاً ليستحقوا هذا. لقد كان يُنظر إلى سورية دائماً، بين جميع جيران إسرائيل، بصفتها الأكثر استفزازاً وجدارة بالازدراء. نحن جميعاً، حتى الذين يرغبون في السلام ويؤمنون به. نفكر قلقين في التهديد الذي ستجد المستوطنات الإسرائيلية نفسها تواجهه في أسفل منحدرات المرتفعات التي يسيطر السوريون عليها.

وفيما يتعلق بالمشكلة الديموغرافية ("ماذا نفعل بالسكان العرب الذين تزداد أعدادهم بنسب كبيرة قياساً بالنمو السكاني الإسرائيلي؟")، وهي مشكلة مألوفة جيداً لدينا في قطاع غزة ويهودا والسامرة، فإنها غير واردة في الجولان، الذي لا يقطن فيه عدد كبير من السكان السوريين.

³ النص مترجم عن الإنكليزية نقلاً عن: *The Jerusalem Post*, December 20, 1999 من موقعها في الإنترنت:

<http://www.jpost.com>

** رئيس سابق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية.

لكن يجب أن نتفحص المسألة من الناحية العقلانية أيضاً. إذ حتى لو أبرمنا اتفاقاً دائماً مع الفلسطينيين، ولو انسحب الجيش الإسرائيلي من الجنوب اللبناني وتوصلنا إلى نوع من التسوية الموقته على امتداد حدودنا الشمالية، فإن إسرائيل لن تتوصل إلى ملاذ آمن دائم من دون اتفاق مع دمشق.

ومن سوء الحظ أن الذين يوهمون أنفسهم بأنه يمكن التوصل إلى اتفاق مع سورية في المستقبل المنظور، على أساس مبدأ "السلام في مقابل السلام" من دون حل وسط إقليمي، يعيشون في أرض الأحلام.

وهكذا، إذا لم نكمل دورة اتفاقات السلام مع جميع جيراننا، بما في ذلك على الحدود السورية، فإن ثمة إمكاناً قوياً لنشوب حرب جديدة. وأكثر من ذلك، فإن الحرب قد تتجاوز الحدود السورية وتؤثر بشدة في عمق إسرائيل.

والأمر الذي يثير قلقاً أكثر من ذلك، هو أننا بعد حرب من هذا النوع سنعود إلى طاولة المفاوضات من دون أي تغيير أساسي في الموقف السوري.

إن الجانب الإقليمي من الاتفاق معروف من حيث الكم إلى هذا الحد أو ذاك. لكن ماذا ستكون المشكلات الأمنية؟ قبل أن نتناول هذه المشكلات، يجب أن نتذكر عدة حقائق:

- منذ حرب الاستقلال، وعلى الرغم من الحوادث المتكررة على امتداد الحدود السورية، لم تبادر سورية قط إلى تحركات عدائية تهدف إلى غزو أرض إسرائيلية، أو تحاول التغلغل إلى عمق أرض إسرائيلية.
- إن القرار الأول الذي اتخذته إسرائيل، عندما توفرت لديها معلومات موثوق بها تتعلق بهجوم سوري متوقع على الجولان، كان الإجلاء الفوري لجميع سكان المنطقة

المدنيين. إن المستوطنات لا تعتبر قاعدة قوة في زمن الحرب، وإنما مجرد عازل تكتي يعرقل مسار الحرب.

• فيما يتعلق بالموقع الموجود في جبل الشيخ، "عيون الدولة" (وأنا آخر شخص يقلل من أهميته)، فقد اجتاحت القوات السورية حال نشوب حرب 1973. واعتمد الجيش الإسرائيلي على مصادر استخبارية أخرى، ظلت بعيدة عن التأثير، لإدارة المعركة ضد السوريين والتوغل عميقاً في الأراضي السورية.

إذا كان أساس المفاوضات هو السعي من أجل أفضل الخطوط التي يمكن شن حرب منها ضد سورية في المستقبل، فإنه يجب بالتأكيد عدم الانسحاب من الجولان. ولا يحتاج المرء إلى أن يكون خبيراً عسكرياً ليتوصل إلى هذا الاستنتاج.

لكن ليست هذه هي المقاربة التي نتبناها. فنحن نتطلع إلى السلام، إلى اتفاق يجتث تهديد الحرب، وهذا يستدعي سؤالاً مختلفاً تماماً: ما هي الحدود التي ستمنح أفضل فرصة للحفاظ على السلام؟

أعتقد أن الجواب قاطع.

بصفتي ضابط استخبارات لديه الكثير من أعوام الخبرة، أحب أن أرى محطة، أو أكثر، من محطات الإنذار المبكر في الجولان تكون قادرة على إعطائنا إنذاراً معقولاً بشأن التغيرات في السياسة السورية. وأنا آمل صادقاً بأن يمكن الاتفاق المستقبلي مثل هذه المحطات من العمل عدة أعوام.

وفي الإمكان إيجاد حلول تمس، إلى أدنى حد، الكرامة والسيادة السوريتين. وفي الوقت نفسه، يجدر بنا أن نتذكر أن "عيون الدولة"، المتموضعة على ارتفاع 2000 متر على جبل الشيخ، يمكن أن تُستبدل بأقمار صناعية على ارتفاع 3000 متر، أو حتى

10.000 متر، وتعطي النتيجة نفسها. ولن يصار إلى وقف عمل هذه الأقمار كأول عمل حربي.

لقد اشتمل اتفاق السلام الإسرائيلي .المصري على ترتيبات أمنية لم تلحق الضرر بإسرائيل، قياساً بالأوضاع التي كانت سائدة عشية يوم الغفران سنة 1973. كما أن تبني موقف حازم بشأن حاجات أمنية أصيلة في المفاوضات مع سورية يمكن أن يوفر لإسرائيل ترتيبات أمنية لا تقل قدرًا، في أي حال، عن الترتيبات التي كانت لدينا سنة 1973، وربما تكون أفضل منها. ■

بينما يرى الجيش الإسرائيلي "تغيراً ثورياً"

في محادثات السلام، يقول إن سورية

تريد لقاء إسرائيل في منتصف الطريق⁴ [مقتطفات]

أمنون برزيلي**

سلكت العملية السلمية الإسرائيلية - السورية مساراً لم يسبق له مثيل، مع إبداء الطرفين مقاربة جدية وتصميماً على التقاء كل منهما الآخر في منتصف الطريق بناء على تفضيلهما خيار السلام، بحسب تقرير صادر عن قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي. ويرد في التقرير أن التصميم الذي يبيده الزعماء الثلاثة ذوو العلاقة - الرئيس الأميركي بيل كلينتون والرئيس السوري حافظ الأسد ورئيس الحكومة إيهود براك - عامل حاسم يساهم في ذلك. ويتابع التقرير مشيراً إلى أن البلدين لم يكونا قط أقرب إلى اتخاذ قرار استراتيجي يمكن أن يقود إلى السلام، وأن الوضع الجديد هو نتيجة تغير جذري في آراء الرئيس السوري حافظ الأسد جعله يؤمن، بقوة، بالولايات المتحدة وبالرئيس بيل كلينتون.

إن استخلاصات التقرير، التي تشكل حجر الزاوية في تقويم الاستخبارات

العسكرية، هي واحدة من أسس المبادرة السلمية التي يتخذها براك.

⁴ النص مترجم عن الإنكليزية نقلاً عن: Ha-Aretz, December 27, 1999 من موقعها في الإنترنت:

<http://www3.haaretz.co.il>

** صحفي إسرائيلي.

وبحسب قسم الأبحاث في الاستخبارات العسكرية، برئاسة العميد عاموس جلعاد، فإن نافذة الفرصة المفتوحة الآن تعود جزئياً إلى فشل المشروع الإيراني في تصدير "الثورة الإسلامية". كما تعلق الاستخبارات العسكرية أهمية كبيرة على الانتخابات البرلمانية التي ستجري هناك في شباط/فبراير المقبل، وستراقب الأثر الذي ستحدثه الانتخابات في التيارات التحتية في إيران والذي يمكن أن يخلل استقرار حكم رجال الدين في البلد، بقيادة آية الله علي خامنئي.

في الوقت نفسه، تحذر الاستخبارات العسكرية أن إيران ستحاول إغراق العملية السلمية الإسرائيلية - السورية في بحر من الدماء من خلال تصعيد أعمال المنظمات الإرهابية التي تسيطر عليها. ومن ناحية أخرى، تؤكد أن معاهدة سلام إسرائيلية - سورية ستؤدي، في نهاية المطاف، إلى تقليص الإرهاب المنطلق من لبنان. وستحيط بإسرائيل دول تقيم معها علاقات سلمية، وستتعزيز المنطقة العازلة بينها وبين إيران. وفي المقابل، ستُعزل إيران وتكون محاطة بدول معادية.

وبحسب الاستخبارات العسكرية، فإن الفارق الأساسي بين جميع الجولات السابقة من محادثات السلام الإسرائيلية. السورية وبين المفاوضات الحالية هو التغيير الذي طرأ على مقاربة الأسد. وهناك عنصران يؤلفان هذا التغيير: وضع إسرائيل ووضع سورية. فإسرائيل لم تعد مهددة بائتلاف عربي، ولديها معاهدتا سلام مع مصر والأردن. وأكثر من ذلك، فإن صورة الجيش الإسرائيلي في العالم العربي هي صورة جيش جبار قادر على سحق جيوش عدوة، منفردة أو مجتمعة. وفي المقابل، فإن سورية معزولة وليس لديها جار استراتيجي مثل العراق، في حين أن علاقاتها الاستراتيجية بإيران لا تستند إلى تواصل جغرافي.

وتقول الاستخبارات العسكرية إن الأسد لم يتمثل، على نحو حاسم، معنى انهيار العالم الشيوعي إلا خلال السنة الماضية. لقد كان الأسد يعرف، طبعاً، كل شيء عن انهيار النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ومضاعفات هذا الانهيار. لكن صعب عليه أن يتماشى مع هذه المعرفة، وأن يتمثلها في تفكيره.

كان أحد أسباب التغيير المصالحة المتدرجة بين دمشق وواشنطن، والتي تعززت من خلال الزيارات المتواصلة لمسؤولين كبار في الإدارة [الأميركية] للعاصمة السورية. وكانت النتيجة أن تطور لدى الأسد مستوى عال من الثقة بالولايات المتحدة، وخصوصاً بالرئيس كلينتون، وبحسب تقدير الاستخبارات العسكرية، يعتبر الأسد كلينتون مصدر آماله.

[.....]

وتشبه الاستخبارات العسكرية الأسد بالإله الروماني يانوس، حارس البوابات والأبواب، الذي يصور تقليدياً برأسين متخالفين: رأس ينظر إلى المستقبل، ورأس ينظر إلى الماضي. وبحسب الاستخبارات العسكرية، فإن الأسد ينظر نحو المستقبل.

والاستنتاج العام للاستخبارات العسكرية هو أن السلام مع سورية سيشكل تغييراً ثورياً في المنطقة، يضعف الروابط بين سورية وإيران ويجلب الاستقرار إلى لبنان. ومن جهة أخرى، تعتقد الاستخبارات العسكرية أن السلام سيعزز الروابط بين سورية والأردن، وسيشكل دائرة من السلام حول إسرائيل توجد منطقة عازلة بينها وبين أعدائها، مثل إيران والعراق. ■

الحدود التي يريدها الجيش الإسرائيلي في الجولان⁵

زئيف شيف**

ما هو خط الحدود الذي يريد الجيش الإسرائيلي أن يراه في هضبة الجولان في إطار اتفاق سلام مع سورية؟ يمكن إيجاد الجواب عن هذا السؤال في الخط الذي رسمه، سنة 1994، رئيس هيئة الأركان إيهود براك - رئيس الحكومة ووزير الدفاع اليوم. وهذا الخط، الذي يسيطر فيه الجيش الإسرائيلي على الجرف المطل من الجولان على وادي الحولة، كان براك عرضه في حينه أمام رئيس هيئة الأركان السوري حكمت الشهابي. كما أن خليفة براك في هيئة الأركان، أمنون شاحك، الذي يشارك حالياً في المفاوضات مع السوريين، عرض هو الآخر الموقف نفسه، بموافقة رئيس الحكومة رابين، في لقاء بينه وبين الشهابي، مع أن رابين كان نقل إلى الأميركيين "الوديعة" بأنه مستعد لمناقشة خطوط 4 حزيران/يونو إذا استجابت سورية لمطالبه الأخرى.

كان رسم خط الحدود الذي يريده الجيش الإسرائيلي قد تم قبل ذلك. ففي صيف سنة 1993، طلب براك من اللواء إيلان بيران أن يعد بحثاً عن خط الحدود الذي سيوصي الجيش به. واستعان بيران في بحثه بشعبة التخطيط وشعبة الاستخبارات. وكان الشخص الذي ساعده في موضوعات [سلاح] الجو هو دان حالوتس، الذي سيصبح القائد التالي لهذا السلاح. وقدم بيران بحثه إلى رئيس هيئة الأركان في ربيع سنة

⁵ النص مترجم عن العبرية نقلاً عن: "هآرتس"، 14/1/2000 من موقعها في الإنترنت:

<http://www.haaretz.co.il>

** مراسل "هآرتس" العسكري.

1994، عشية تعيينه قائداً للمنطقة الوسطى. ولاحظ الخبراء في موضوع التقرير أن براك اتخذ حينها موقفاً أكثر تشدداً من موقف بيران. ولم تُنشر التوصيات الواردة في تقرير بيران حتى اليوم. ومن الملائم أن يطلب الوزراء إلى رئيس الحكومة براك إطلاعهم على تفصيلات التقرير، كما أن من حق الجمهور أن يعرف تلك الخريطة العسكرية [المرافقة للتقرير]، ولا سيما بعد أن سُمح لعدد من المفاوضين بنشر مواقف وسطية.

في 7 تشرين الأول/أكتوبر 1994، وبعد محادثة مع رئيس هيئة الأركان براك، نُشرت في "هآرتس" توصية الجيش الإسرائيلي، بما فيها خريطة، وجاء فيها ما يلي: "يوصي الجيش الإسرائيلي بأن يسير الجزء الشمالي من الخط مع إحدى سلاسل جبل الشيخ، وبأن يسير الجزء الجنوبي مع مفرق الطرق في [مستعمرة] أفيك الواقعة جنوبي الجولان. وبين هاتين النقطتين، يرسم الخط على شكل (بطن) يتجه غرباً نحو نهر الأردن، لكنه كله سيكون فوق الجرف المطل على وادي الحولة." ويجب الإشارة إلى أن معظم المستوطنات في الجولان يقع، بموجب هذا الخط، خارج منطقة السيطرة الإسرائيلية.

يدرك الجيش الإسرائيلي اليوم أن لا فرصة للتوصل إلى اتفاق تكون فيه الحدود الجديدة مع سورية فوق جروف الجولان. لذلك يقول أعضاء هيئة الأركان إن ثمة سؤالاً واحداً من الناحية العسكرية: هل نبقى فوق الجرف، أم ننزل إلى الوادي؟ وفي رأيهم، أن لا فارق عسكرياً بين خطوط 4 حزيران/يونيو وبين خط الحدود الدولية لسنة 1923، في حال اضطروا إلى النزول إلى الوادي. وبكلمات أخرى، لا أهمية عسكرية للسيطرة على جيب الحمة أو عدم السيطرة عليه. ومن هنا، فإن شعبة التخطيط في هيئة الأركان لا ترى في مسألة المياه مشكلة عسكرية. وهذا خروج عن الموضوع. فالمياه، ولا سيما خزان بحيرة طبرية الكبير (والوحيد)، ليست مشكلة عسكرية تافهة؛ إنها مشكلة

استراتيجية للدولة، ويجب بالتالي أن تحظى باهتمام الجيش الإسرائيلي. إن تجاهل هيئة الأركان للموضوع هو تبني لسياسة "الرأس الصغير".

يبحث الجيش الإسرائيلي عن حل لمشكلة وجود خط حدود في الوادي في الترتيبات الأمنية، التي هي أهم من رموز التطبيع. وبسبب عدم إمكان البقاء فوق الجرف، يجب الإصرار على أن تكون الترتيبات الأمنية أكثر تصلباً. وخلافاً لوجهة النظر التي اخترقت تفكير الوفد المفاوض، عن وجود بديل من محطة الإنذار في جبل الشيخ، يقال في الجيش الإسرائيلي بحزم إنه لا يوجد بديل كامل. ويوجد اليوم أيضاً نقد في صفوف الجيش الإسرائيلي (كما تم التعبير عنه في وثيقة صيغت في حينه) بشأن الموافقة الإسرائيلية حينذاك على التبادلية في الترتيبات الأمنية في الأراضي الإسرائيلية أيضاً. كذلك يقال في الجيش الإسرائيلي إن الترتيبات الأمنية تستلزم "تميزاً منظماً" لمصلحة إسرائيل، التي ستخسر عمقاً لدى الانسحاب. وبالتالي يجب الأخذ في الاعتبار لا مسألة الأراضي فحسب، بل أيضاً انتشار الجيشين وبنيتيهما. ويجب أن تكون الترتيبات الأمنية أعمق، وداخل الأراضي السورية. ولا يقل أهمية عن ذلك، التنسيق مع واشنطن في ألا يصبح الجيش السوري، في غضون أعوام قليلة، جيشاً متقدماً غربي الطراز. ■

تسخير الشريعة اليهودية لأغراض سياسية⁶ [مقتطفات]

هيرب كينون**

يقوم كل من القوى المؤيدة والمعارضة لاتفاق مع سورية، يستلزم انسحاباً من الجولان، بجرده للأسلحة الموجودة في ترسانات كل منها، وبإطلاق هذه الأسلحة ببطء. فقد نشرت القوى المؤيدة للانسحاب، هذا الأسبوع، تقارير تذكر أن اتفاقاً مع سورية سيؤدي إلى تقليص مقداره ستة أشهر في فترة الخدمة العسكرية الإلزامية البالغة ثلاثة أعوام. وهذا ليس مدفعاً صغيراً يجري إطلاقه في بلد أضنته الخدمة العسكرية إلى هذا الحد.

أمّا القوى المعارضة للانسحاب، فجلبت حشوداً كبيرة من المتظاهرين إلى ساحة رابين لتعرب عن إخلاصها لقضية الجولان. وهذا أيضاً مدفع كبير، ولا سيما إذا أخذن في الاعتبار الطبيعة المتنوعة للحشود وهي: مستوطنون إلى جانب أعضاء كيبوتسات؛ مقترعون لبنيامين نتنياهو إلى جانب من أيدوا إيهود براك في الانتخابات الأخيرة. إلا إن هناك سلاحاً واحداً يتصارع بشأنه حالياً كلا الطرفين: آراء مختلف الحاخامين المستندة إلى الهالاخاه [الشريعة اليهودية] بشأن قضية الانسحاب. ففي حين أن حاخامين يمينيين ذوي نفوذ في المعسكر القومي - الديني قد أصدروا

⁶ النص مترجم عن الإنكليزية نقلاً عن: *The Jerusalem Post*, January 17, 2000 من موقعها في الإنترنت:

<http://www.jpost.com>

** صحفي إسرائيلي.

تصريحات هالاحية تعارض الانسحاب من الجولان بصورة قاطعة، فإننا ما زلنا ننتظر سماع أصوات حاخامين آخرين، وأولهم معلّم شاس الحاخام عوفاديا يوسف، بالإضافة إلى الحاخامين الرئيسيين في العالم الحريدي الأشكنازي.

وشرح رئيس مجلس [مستعمرة] كتسرين المحلي، سامي بار - ليف، الأمر بقوله: "نحن بحاجة إلى دعم عدة قطاعات متنوعة من الجمهور، من عدة شرائح من الأمة. ولذلك فإننا نعمل بين الحاخامين ليدعوا مريديهم إلى دعم الجولان، تماماً كما نعمل بين أنصار براك واليسار." وقد حصل بار - ليف، في الأسبوع الماضي، على دعم بعض الحاخامين النافذين في القطاع القومي - الديني، وخصوصاً من ينتمون إلى ما يعرف باسم المعسكر الحريدي - القومي. فقد وقّع هؤلاء الحاخامون - أبراهام شابيرا، ودوف ليئور، وزلمان ميلاميد، وتسفانيا دروري، وحاييم دروكمان، و15 آخرون - تصريحاً هالاحياً ينص على أن الجولان جزء من أرض إسرائيل، وأن إعادته محظورة.

إنه لأمر مفروغ منه أن يعبر هؤلاء الحاخامون بصورة قاطعة عن دعمهم للجولان، وينطبق الأمر نفسه على حقيقة أن مريديهم هم ضد الانسحاب بصورة واضحة. لكن ما ليس مفروغاً منه هو كيف سيوجه يوسف أعضاء الكنيست من شاس لنصوتوا، وما إذا كان سيوجههم، وما إذا كان سيصدر تصريحاً هالاحياً لمؤيدي شاس يتعلق بالجولان، وما هو الأثر الذي سيتركه مثل هذا التصريح في الـ 410.000 شخص الذين اقترحوا لشاس في الانتخابات الأخيرة.

يعتقد بار - ليف، الذي كان يحاول ترتيب لقاء مع يوسف، أن لهذه التصريحات الهالاحية تأثيراً عظيماً. "إن للحاخامين بالتأكيد نفوذاً كبيراً في شريحة واسعة من الجمهور"، بحسب ما قال بار - ليف، الذي اعتمر "كباً" [غطاء رأس للمتدينين] من أجل

لقاءاته مع الحاخامين القوميين - المتدينين.

[.....]

لكن لا يرى الجميع أن كلمات يوسف عن مسألة مثل الجولان ستؤدي إلى تغيير رأي عدد كبير من الأشخاص في أثناء التصويت في الاستفتاء. فقد أجرى يعقوف كاتس، العامل في استطلاعات الرأي ومدير مؤسسة أبحاث المجتمع في جامعة بار - إيلان، استطلاعاً للرأي في الأسبوع الماضي شمل 523 شخصاً من الذين صوتوا لشاس، فوجد أن 5% منهم فقط قد يغيرون رأيهم إذا قال يوسف إن إزالة مستوطنات الجولان مسموح بها، وكذلك أن أكثرية الذين شملهم الاستطلاع تعارض الانسحاب من الجولان. إذ عندما سئل هؤلاء عن رأيهم في اتفاق سلام مع سورية يستلزم اجتثاث المستوطنات، قال 63% من المستفتين أنهم يعارضون ذلك، وقال 30% منهم أنهم يؤيدون مثل هذه الخطوة.

[.....]

أمّا إيلعيزر دون - يحياء، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار - إيلان، الذي يدرس أحزاب البلد الدينية، فقال إن استنتاجات كاتس ذات معنى. وأضاف: "من الصعب جداً أن نعرف بالضبط عدد المصوتين لشاس الذين يطيعون يوسف. إذ توجد فيه المجموعة المركزية من السفارديم الحريديين، لكن يوجد إلى جانبها الأطراف، أولئك الذين هم ليسوا حريديين، وإنما بالأحرى محافظون دينياً. وإذا كانوا لا يصغون إلى الحاخام عوفاديا في تناولهم مسائل مثل التقيد الصارم بحرمة يوم السبت، فلا سبب يدعونا إلى التفكير في أنهم سيصغون إليه في مسألة كالجولان." وقال كاتس إن هذا الأمر يعرفه يوسف جيداً جداً، وهو السبب الذي يجعله [كاتس] يشك في أن يصدر يوسف، على الإطلاق، تصريحاً هالاحياً ملزماً بشأن هذه المسألة.

[.....]

أمّا أرييه دايان، مؤلف كتاب عن شاس عنوانه "همعيان همتغير" ("الجدول الجارف")، فقال إنه توجد أيضاً عوامل سياسية معينة تعمل ضد أن يخوض يوسف غمار المعركة وأن يدعم الانسحاب علناً. وقال إنه، أولاً، وعلى الرغم من الانطباع الذي تعطيه قيادة شاس بأنها حمائية، فإن الحزب - بتوجيه من يوسف - امتنع من التصويت في الكنيست على اتفاقات أوسلو، وصوّت ضد اتفاق أوسلو 2. ثانياً، إن نجاح شاس الانتخابي في أيار/مايو [1999] - ارتفاع عدد المقاعد من 10 مقاعد إلى 17 مقعداً، بفارق مقعدين فقط أقل من الليكود - جاء بفضل استراتيجيا تقوم على الاقتراب من الليكود واستقطاب ناخبيه الشرقيين. وكما يؤكد دايان، فإنه إذا كان تكتيك الحزب، منذ أوائل التسعينات، هو استنزاف الليكود من كتلة الناخبين هذه، والتحول بذلك إلى حزب اليمين الرئيسي، فسيكون عملاً انتحارياً من جانب يوسف أن يصدر الآن تصريحاً يؤيد فيه الانسحاب من الجولان.

[.....]

وعلى المنوال نفسه، حاجج عضو الكنيست من يهدوت هتوراه، أبراهام رافيتس، في أنه ليس أمراً مفروغاً منه أن يقوم كبار الحاخامين في المعسكر الأشكنازي الحريدي، مجلس حكماء التوراة، بإصدار تعليمات إلى مريديهم بشأن كيفية تصويتهم في استفتاء الجولان. فبحسب رافيتس، ثمة آراء متعددة عن المكانة الهالاخية للجولان في مجلس [حكماء] التوراة، ولذلك فإنه حتى من الممكن ألا يصدر هؤلاء تعليمات بشأن كيفية التصويت على هذه المسألة إلى أعضاء الكنيست، فكيف بجمهورهم. لكن، بحسب ما قاله رافيتس، إذا أُصدر مثل هذه التعليمات، فإن جمهور الحزب سيلتزمها بأكثرية ساحقة.

وأضاف: "إذا كان قرار هالاخي من الحاخام يوسف يغير رأي 5% فقط من ناخبي شاس، فإن 5% فقط فيما يتعلق بنا قد لا يتبعون التعليمات الهالاخية."

وقد وافق دون - يحيا على هذا التقويم، وقال: "لم يسمع صوت [حاخامي] أعودات إسرائيل. ولم يتخذوا موقفاً واضحاً من هذه المسألة بسبب وجود خلافات فيما بينهم على ما أعتقد. لكن إذا أصدر هؤلاء الحاخامون تصريحاً هالاخياً، فسيكون له تأثير، لأن الجمهور في تلك الجماعة يقبل بسلطة الحاخامين في كل شيء."

وفي حين من المرجح أن تصوت الجماعة الحريدية، بحسب ما يقول حاخاموها، فإن الأمر نفسه لا ينطبق على الجمهور القومي - الديني. إذ صرح دون - يحيا: "يمكن القول إن الجماعة القومية - الدينية لا تصوت بالضبط بحسب إملاءات حاخاميتها، باستثناء من هم في المعسكر الحريدي - القومي." ومن هم في هذا المعسكر لا يحتاجون بالضرورة إلى حكم هالاخي بالتصويت ضد الانسحاب من الجولان؛ فهم سيطوتون كذلك في أي حال. لكن هذا الأمر لا يفرغ بالضرورة التصريح الأخير الذي أدلى به شابيرا وحاخامون آخرون في هذا المعسكر من أية أهمية. وبما أن الأصوات التي تقول إن الهالاخاه تسمح بالتنازل عن الأرض حصلت، مع مرور الأعوام، على شرعية في المعسكر القومي - الديني، وهو ما يمكن أن نعزوه إلى جهود [حركة] ميماد والتعليمات التي أصدرها حاخامون، مثل أهرن ليختنشتاين ويهودا عميطال، فإن الأحكام الهالاخية التي تعلن العكس مهمة في إعطاء قوة ودعم إلى من يرون أن الانسحاب محظور كلياً.

[.....]

إن الكثيرين ممن وقّعوا هذا التصريح [الهالاخي] كانوا بين من وقّعوا حكماً سنة 1995 يدعو الجنود إلى عصيان الأوامر إذا طُلب منهم إزالة منشآت الجيش الإسرائيلي

من الضفة الغربية، وهي الدعوة التي حاجج كثيرون في أنها تقترب من التحريض على الفتنة. ولم يتضمن التصريح الأخير أية دعوة مماثلة إلى عصيان الأوامر، الأمر الذي قال دون - يحيا إنه لم يأت مصادفة. وأضاف: "بعد اغتيال رابين، أصبحوا أكثر حرصاً". ويرد [يوسف] أرتسيئيل [حاخام من مستعمرة كدوميم] بقوله: "هذا هراء. لا علاقة للأمر باستخلاص درس أو عدم استخلاصه. لم يتراجع الحاخامون عن أي حكم، ولا شيء في التصريح الهالاهي الآخر يمكن تفسيره بأنه تهديد لرابين. ولم يُذكر عصيان الأوامر الآن لأننا لم نبلغ ذلك الحد - ويأمل الحاخامون بالأ نبلغ ذلك الحد." وبكلمات أخرى، فإن استخدام السلاح الهالاهي في المعركة بشأن الجولان لا يزال في بدايته فقط. ■

كيف يفكر رئيس فريق المفاوضات⁷

زئيف شيف**

ليس من المألوف أن يقوم شخص، يتراًس فريقاً يجري مفاوضات سياسية حساسة، بنشر بحث يتعلق بالمفاوضات وهي لا تزال جارية. لقد جرى ذلك هذا الأسبوع عندما نشر معهد جيمس بيكر، في جامعة رايس في تكساس، العمل البحثي الذي أعده اللواء (احتياط) أوري ساغي، رئيس الفريق الإسرائيلي في المفاوضات مع سورية. وكتب ساغي هذا العمل عندما كان زميلاً باحثاً في المعهد، قبيل تعيينه في منصبه الحالي. وجاء في مقدمة العمل أن ساغي رافق رئيس الحكومة إيهود براك، في كانون الثاني/يناير 2000. إلى مفاوضات شيبيردستاون. وكتب مقدمة البحث إدوارد دجيريجيان، الذي كان سفيراً للولايات المتحدة لدى سورية وإسرائيل والذي يشغل اليوم منصب مدير المعهد. ويمكن الافتراض بثقة أن المعهد أرسل البحث أيضاً إلى الرئيس السوري ووزير خارجيته. وسيكون بالتأكيد بالنسبة إليهما وثيقة مثيرة للاهتمام، تمكّن من اختراق أفكار الإسرائيليين الجالسين أمامهم.

يمكن تفحص عمل ساغي من زاويتين: الزاوية البحثية، والجزء الخاص بالمقترحات. والفصل البحثي جدير بعلامة عالية. فهو ممتاز في وصف الخلفية المطلوبة لفهم عملية إنضاج إسرائيل وسورية لإجراء مفاوضات. فمن ناحية إسرائيل،

⁷ النص مترجم عن العبرية نقلاً عن: "هآرتس"، 2000/1/20 من موقعها في الإنترنت:

<http://www.haaretz.co.il>

** مراسل "هآرتس" العسكري.

كانت تلك عملية تعلمت فيها أن تفهم حدود قوتها العسكرية وحاجات العرب الشرعية. ويؤكد ساغي أن السلام لن يقضي على التهديدات الاستراتيجية التي تواجه إسرائيل، لكنه سيحول دون تحققها. ولذلك ستشدد إسرائيل على المطالب الأمنية وتحافظ على قدرتها الردعية.

وفي رأي ساغي أن سورية أدركت أن لا وجود لخيار شن حرب عربية شاملة ضد إسرائيل. إذ لم تعد إسرائيل توحدّ ضدها إجماعاً عربياً. كما أن سورية أدركت أن تفوق إسرائيل العسكري ينبع من علاقاتها الخاصة بالولايات المتحدة. ونشأت أيضاً مصالح مشتركة بين دول عربية معينة وإسرائيل في مواجهة الإسلام الراديكالي. وقد انضمت سورية مؤخراً إلى الدول التي تكيف نفسها وفق التغيرات العالمية، ويحفظها وضعها الاقتصادي الصعب على سبق الفلسطينيين في التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، كي تستطيع أن تقطف ثمار السلام الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالجزء الذي يعرض ساغي فيه مقترحات، فإن التقويم مختلط. ومثال ذلك اقتراح أن تعترف الولايات المتحدة وإسرائيل قانونياً بالسيطرة السورية على لبنان. فساغي على اقتناع بأن الوجود السوري في لبنان في عهد السلام سيمنح إسرائيل ميزة استراتيجية - أقله من زاوية منع الإرهاب. وهذا إنجاز كبير جداً لدمشق. هل تطمح إسرائيل حقاً إلى أن ترى دولة سورية كبرى تمتد في المستقبل البعيد إلى الأراضي اللبنانية؟ كما أن هناك تناقضاً خلقياً بين استعداد ساغي لمنح الموافقة على الاحتلال السوري للبنان وبين الإدراك أن عهد السيطرة على الشعوب الأخرى قد ولى.

ويرد في اقتراح آخر أن ليس من الضروري إدراج عناصر التطبيع في اتفاق السلام بين إسرائيل وسورية، وأن من الأفضل تركها إلى وقت توقيع الاتفاقات الثنائية. وبحسب ساغي، فإن السلام الجيد من ناحية استراتيجية أهم من عناصر التطبيع التي

ستفرض على سورية والتي هي ذات فائدة محدودة لإسرائيل في أي حال. والسؤال هو ما إذا كان السلام الجيد استراتيجياً يمكن أن يعتمد على الترتيبات الأمنية فقط. ويقبل ساغي أيضاً المطالبة السورية بأن تطبّق ترتيبات نزع السلاح، وبأن تخفف القوات في الجليل أيضاً، وإن لم تكن هذه الترتيبات موازية لمثيلاتها في الجانب السوري.

إن ساغي حذر من أن يقول رأيه في مشكلة الانسحاب إلى خطوط 4 حزيران/يونيو، وتفكيره ليس واضحاً في شأن محطة الإنذار الإسرائيلية في جبل الشيخ. وهو يعتقد، في المقابل، أن المطالبة السورية بنزع السلاح النووي الإسرائيلي لن تحول دون اتفاق السلام شرط أن يكون السوريون راضين عن [تلبية مطلبهم ب] الانسحاب. وهو يعتقد أن المستوطنين سيوافقون، في معظمهم، على انسحاب عميق.

في أي حال، يعتقد رئيس الفريق الإسرائيلي [المفاوض] أن التوصل إلى اتفاق يتطلب تدخلاً نشيطاً ومباشراً من جانب الولايات المتحدة، بما في ذلك الرئيس. كذلك يعتقد ساغي أن التوصل إلى اتفاق هو أمر ممكن في أقصر مفاوضات، من خلال لقاءات متواصلة ومن دون فقدان الزخم - الأمر الذي لم يعد يحدث بعد اللقاء الثاني في شيباردستاون، إلا إذا أحدث الأميركيون مفاجأة عن طريق اتخاذهم خطوة كبيرة في المستقبل القريب جداً. ■

مسألة كبرياء⁸

مارك هيلر**

قبل استئناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية، كانت الأدلة العلنية على وجود اتصالات سرية من القلة إلى درجة أن المراقبين غير المطلعين أعلنوا، في معظمهم، أن المسار السوري مجمد. ولذلك فإن تأجيل جولة هذا الأسبوع لا يعني بالضرورة أننا عدنا إلى نقطة البداية. فالمفاوضات الإسرائيلية - العربية تخللتها دائماً تهديدات ومخادعات وأزمات صغيرة. وقد لا يكون القرار السوري بعدم الحضور أكثر من ثني عضلات، وفي مثل هذه الحالة تكون ردة الفعل اللامبالية لحكومتنا أمراً ملائماً.

لكن من الممكن بالقدر نفسه أن يكون هناك أزمة جدية، نتيجة شك حافظ الأسد في أنه خُدع مجدداً، تماماً مثلما شعر بذلك سنة 1993، عندما استغل يتسحاق رابين، على ما يُزعم، الجولة الأولى من المفاوضات لحرف الانتباه عن الصفقة التي كان يطبخها مع الفلسطينيين. وإذا كان ثمة أزمة الآن حقاً، فإنها أنباء سارة بالنسبة إلى معارضي الانسحاب من الجولان. لكن الذين يريدون اتفاق سلام يجب أن يقلقوا لأن فرصة أخرى ستضيع إلا إذا أبدت الحكومة إحساساً أعظم بالحاحية القضية المركزية المتمثلة في الأراضي.

⁸ النص مترجم عن الإنكليزية نقلاً عن: *The Jerusalem Post*, January 21, 2000 من موقعها في الإنترنت:

<http://www.jpost.com>

** باحث في مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب.

يبدو أن صحة أي من التفسيرين تعتمد على ما يعتبره المرء السبب الرئيسي الذي يدفع الأسد إلى استئناف المفاوضات من دون شروط مسبقة. ويقول بعضهم إنه ببساطة أحلّ تأكيداً غير رسمي محل التزام رسمي عندما تم إقناعه بأن إيهود براك كان ينوي فعلاً الانسحاب من الجولان انسحاباً كاملاً. وإذا كان الأمر كذلك، فإن رفض إسرائيل حتى الآن تحقيق هذا التأكيد في المفاوضات الرسمية يغذي الخوف الفطري لدى الأسد [....] ويهدد بالقضاء على أي إمكان لإجراء مزيد من المفاوضات.

وفي نظرة أخرى، فإن المفاوضات لم تكن تغري الأسد، وإنما أُجبر عليها بسبب "التهديد" بانسحاب إسرائيلي أحادي الجانب من لبنان. وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا التأجيل مجرد زوبعة في فنجان، وسيعيده الشبح المتواصل للانسحاب إلى الطاولة. لكن حتى لو كان ذلك صحيحاً، فإن المفاوضات لن تؤدي إلى نتيجة ما لم توافق إسرائيل على ما يفهمه الجميع أنه ثمن السلام من الأراضي. ومن دون الاتفاق مع سورية، فإن الانسحاب من لبنان، مهما يكن مزعجاً لسورية، فهو ليس أكثر الخيارات جاذبية لإسرائيل أيضاً. إذ من الأفضل التهديد بالمغادرة من دون شروط، من المغادرة فعلاً. وأياً يكن الأمر، هناك القليل مما يمكن كسبه والكثير مما يمكن المجازفة به من خلال الامتناع من تأكيد أن إسرائيل ستانسحب بالكامل من الجولان (إذا كان ذلك هو ما تعتزم الحكومة فعله في أي حال).

إن الإشارة المحددة إلى خطوط 4 حزيران/يونيو هي مطلب سوري لا أساس له في القانون الدولي، أو في قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة. وإذا كان موقف الأسد يقوم على أساس عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة (القرار 242)، فإن المبدأ نفسه يجب أن يطبق على الأراضي الواقعة إلى الغرب من حدود 1923، والتي استولت سورية عليها قبل 4 حزيران/يونيو 1967.

وفي الواقع، فإن هذا المطلب لا يتعلق بالمبدأ، وإنما بالكبرياء. فالأسد بحاجة إلى أن يُظهر أنه لم يساوم، وأن في إمكانه أن يفعل أفضل مما فعل أنور السادات، وأن التأخر الذي دام 20 عاماً في اقتفاء مثال السادات كان مجدياً.

إن الفارق بين خطوط 4 حزيران/يونيو وحدود 1923 غير ذي شأن بالمعنى العسكري، لكنه يتصل بمسألة الموارد المائية، وإسرائيل ليست بحاجة إلى أن تضحى بجميع مصالحها كي ترضي كبرياء الأسد فحسب. لذلك، وبصورة اعتيادية، سيكون صحيحاً رفض الموافقة على الانسحاب إلى خطوط 4 حزيران/يونيو - قبل المفاوضات وفي أثنائها وبعدها. لكن بالضبط لأن هذه مسألة كبرياء، فإنه يمكن إيجاد مخرج من الطريق المسدود. ويعرف السوريون، مثل غيرهم جميعاً، أن لا وجود لخريطة معترف بها توضح الوضع كما كان في 4 حزيران/يونيو. وهكذا فإن ما طالب السوريون به، في حقيقة الأمر، هو قبول إسرائيل بمبدأ خطوط 4 حزيران/يونيو والموافقة على ترسيم الخط معاً. وبكلمات أخرى، فإن أية خطوط يتفق الطرفان عليها ستسمى خطوط 4 حزيران/يونيو.

إن هذا الأمر لا يترك مساحة غير محدودة للمناورة، لكنه يتضمن شيئاً من المرونة حالما يُحفظ الشرف السوري. إن فكرة الانسحاب الكامل جرى تمثيلها في أي حال. وهكذا، فإن قبول مبدأ 4 حزيران/يونيو يبدو ثمناً معقولاً إذا كان يعني تجنب تعليق المفاوضات إلى أجل غير مسمى، والحفاظ على معظم فوائد الحدود الدولية الحقيقية، والتمكين من وضع الانسحاب من لبنان في إطار اتفاق إسرائيلي - سوري. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>